

## عام ٢٠١٩ السوري

عبد المنعم علي عيسى

التشرينين، وهو، أي العام ٢٠١٩، كان قد حمل أيضاً بعد يومين من هذا التاريخ الأخير توقيع الرئيس الأميركي دونالد ترامب على وثيقة تعترف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان السوري المحتل، على الرغم من كل ذلك فإن ملفي إلب وشرق الفرات سيكُونان هما الأهم، سواء أكان ذلك بالنسبة للتسوية السورية، أم بالنسبة للمعادلات الإقليمية التي تستشأن على الحلول التي سيمضي إليها ذلك الملفان، فترتيب إلب سيؤدي إلى انتزاع ورقة تفاوضية قوية ستصحب بيد دمشق، بل سيؤدي أيضاً إلى تهميش أدوار إقليمية لدول عدة في التسوية السورية، ومعها، أي مع ترتيب إلب، ستتتهي أشددة القرار ٢٢٥٤ الذي جاء في ظرف ومعادلات ستكون قد تغيرت كلياً عند حدوث الفعل، أما في ملف شرق الفرات فإن قسد تبدو مدرجة جيداً لاحتتمية الحوار مع دمشق الذي تفرضه كل الواقع وكل المعطيات، لكن ما لا تدركه هي الأخيرة، كما يبدو، هو أن عامل الزمن لا يلعب في مصلحتها فالأرصدة ماضية بشكل حثيث في التآكل، أما الاحتكاكات العسكرية، أي احتكاكات قسد، المفصلة بشكل واضح مع القوات الروسية فإنها لن تفضي إلا إلى مزيد من هذا الفعل الأخير.

كثير من تبشير العام ٢٠٢٠ توجي بالتفائل لدى السوريين على صعيد تنامي الآمال بالخلاص من حرب أختنت في كل شبر من الأرض، وكل سنتين من الجسد، وربما كانت أهم تلك التباشير، التي ولا شك ستكون لها منكمسات مهمة على الذات السورية بالتأكيد، هي تلك التقارير التي تتراكم يوماً بعد يوم والتي تشير إلى نقل «ثوار الحرية» لبلد قديمهم من الكنف السورية إلى الكنف الليبي، بعدما انتهت كما يبدو مهام نشر الحرية والديمقراطية في الربوع السورية فكان لا بد من نشرها في نظيرتها الليبية!

«اللجنة الدستورية» كانت موسكو أقرب إلى المفهوم السوري في العالجه، وهي رفضت تحديد «برنامج زمني» لمهام تلك اللجنة، إلا أن التقارب الأهم الذي يمكن تسجيله هنا يكمن في الفيتو الروسي الصيني رقم ١٤ في الأزمة السورية، وهو الفيتو الذي استخدمته كل من بكين وموسكو في ٢٠ من كانون الأول الماضي ضد مشروع عربي، وهو جاء ليمنع تمرير إيصال «المساعدات الإنسانية» عبر الحدود، ولكي تتضح الصورة هنا جلياً أو لكيلا يكون هناك لبس في فهم دوافع وخلفيات الفيتو يمكن الإشارة إلى أن موسكو وبكين كانتا قد طرحتا مشروعاً معدلاً، لم يحظ هو الآخر بالقبول العربي، وهو يقضي بحصر إدخال المساعدات الإنسانية المراد إدخالها إلى سورية بالحكومة الشرعية القائمة في البلاد، ومن الممكن هنا بسهولة لس المرامي الروسية الساعية إلى تقوية مركزية الحكومة في دمشق من جهة، ومن جهة أخرى إيجاباً «مركزية» على الاعتراف بالواقع الجديد الذي فرضته التطورات السابقة.

عام ٢٠١٩ السوري كان قد حمل تحديات أخرى مهمة لا يجب إغفالها، وهي مؤثرة بقوة في المسألة السورية من نوع إعلان الانتصار على «داعش» في الباغوز في ٢٣ آذار الماضي، والحدث على الرغم من أنه كان إيجابياً إلا أن منكمساته على قوات «قسد» كانت قد جعلت منه رمادياً من حيث النتيجة، فالحدث كان قد رسخ في هذه الأخيرة داء «المحافظة السياسية» المصابة به أصلاً من قبل، والذي يمكن اختصاره بمقولة «إما كل شيء أو لا شيء»، وهو وضع لا يزال يرخي بظلاله على علاقة دمشق مع قيادات «قسد» التي تبدو وكأن الزمن قد توقف عندها في الباغوز حتى لم يعد بالإمكان متابعة «الشريط الإخباري» الذي يحوي أحداث

هو أن موسكو كانت قد أدارت ظهرها لمواقف أنقرة المطالبة بوقف فوري لإطلاق النار، ناهيك عن أنها لم تعر كثير اهتمام لتقاطر الوفود التركية التي أتت موسكو بعيد وصول الجيش إلى مشارف مدينة معرة النعمان، والأهم هو أن موسكو اعتبرت آخر طروحات تلك الوفود، التي قالت بقبول أنقرة المساعدة في فتح الطريق الدولي «ام ٥» في مقابل تأجيل فتح نظيره «ام ٤» للربيع المقبل، هو طرح متأخر ولا يتناسب مع المتغيرات الحاصلة في ملفي الشمال والشمال الشرقي السوري.

كان خريف العام ٢٠١٩ تحويلاً أيضاً بدرجة قصوى في ملف شرق الفرات، حيث سيشهد هذا الأخير خلاله اتفاقاً كانت أنقرة طرفاً مشتركاً فيهما، على حين كان طرفهما الآخران موسكو وواشنطن، وما بينهما كانت العملية العسكرية التركية المسماة «نوع السلام»، والملاحظ في هذا السياق السابق هو أن موسكو قد استطاعت رسم خطوط للتقدم التركي ومنع تقدمه خارج حدود تلك العملية، وفي المقابل كانت هناك توسعة لمناطق سيطرة الجيش بنسبة وصلت إلى ٣٥ بالمئة من مناطق سيطرة «قوات سورية الديمقراطية» السابقة، وبالنتيجة كانت نهاية العام تسجل سيطرة الجيش على ما يقرب من ٧٢ بالمئة من الجغرافيا السورية.

كان لتبدل خرائط السيطرة في الحالتين السابقتين أثر كبير في الصورة التي تشكلت للحرب السورية في الخارج، وكذا أثر كبير في طريقة تعاطي الأطراف الإقليمية والدولية معها، وفي خضم تلك المتغيرات سعت كل من دمشق وموسكو إلى ترجمة كل تلك الوقائع الميدانية إلى فعل استثمار سياسي، وفي ذلك يمكن لظ حال من التناغم قصوى ما بين القرارين الروسي والسوري إبان تعاطيها في ذلك الفعل، ظهر ذلك في منحنيات عديدة، ففي ملف

يمكن القول: إن عام الأزمة السورية الثامن الذي مثله العام ٢٠١٩ المنقضي قبل أيام قليلة، كان انقشاعياً في العديد من ملفاته التي بدت وكأنها ماضية نحو انفراجاتها، على الرغم من بقاء البعض منها ضبابياً، وتلك حالة فرضتها التحولات الحاصلة في الأهداف، وكذا الأدوات الموصلة لها، عند الأميركيين بالدرجة الأولى وبدرجة أقل عند الأوروبيين الذين أظهروا ميلاً أكبر للتساوق مع موسكو التي تغذ خطاها حديثاً لإنهاء الأزمة السورية قبيل أن تكمل عشرينها السوداء.

شهد ملف إلب منذ مطلع العام المنصرم تصعيداً كان من الواضح أنه ماضٍ نحو المزيد من انطلاقاً من حالة التقلت التركي تجاه مستلزمات اتفاق سوتشي الروسي التركي الذي كان قد أبرم في أيلول من العام ٢٠١٨، وفي هذا السياق الأخير كان إطلاق الجيش السوري لعملياته العسكرية في شباط ٢٠١٩ التي سرعان ما استطاعت عوامل عدة إقليمية ودولية كبح جماحها بفعل ميل واضح لدى أطراف عدة فاعلة في الأزمة السورية نحو ترجيح كفة الحل السياسي على كفة الحسم العسكري الذي ولا شك ستكون له حملاته الكبرى في التسوية السورية التي كان جنيتها يرتسم خلال ربيع وصيف هذا العام الأخير.

عادت السخونة من جديد لمعركة إلب في أواخر آب المنصرم ومن خلال قفزة الجيش في هذه المرحلة التي استمرت خلال شهر أيلول أيضاً كانت مناطق عدة في ريف حماة الشمالي وريف إلب الجنوبي قد عادت إلى سيادة الدولة السورية، إلا أن انطلاقاً ١٢ كانون الأول الماضي وما تلاها، التي لا تزال مستمرة حتى الآن، يمكن النظر إليها على أنها رسم أكيد لحدود اتفاق سوتشي بالناظر، وخلاها، أي خلال تلك الاندفاع، كان أكثر ما يؤثر الانتباه

## «واشنطن بوست» تؤكد أن بومبيو مهندس جريمة اغتيال سليمان قانونيون ودبلوماسيون أميركيون سابقون: تهديد ترامب بالعدوان على إيران «لا أخلاقي»

وكالات

عن دبلوماسيين أوروبيين اثنين قولهما: إن وزير الخارجية الأميركي كان يتوقع أن يعرب الحلفاء الأجانب عن دعمهم للعملية على الرغم من أنها نفذت من دون التنسيق معهم.

وخلصت الصحيفة إلى أن اغتيال سليمان سيحلب عواقب وخيمة، ما سيلحق ضربة موجعة بتطلعات بومبيو السياسية.

في سياق متصل، أشارت وكالة «أ ف ب» إلى أن ترامب تودع مجدداً مشاء الأحد بضرب مواقع ثقافية في إيران، رغم التنديد الذي أثارته تهديداته السابقة سواء في إيران أو في الولايات المتحدة نفسها حيث ارتفعت أصوات تنهيه بالتحضير لارتكاب «جريمة حرب»، ما جعل بومبيو يقضي صبيحة أمس في كبرى الشبكات التلفزيونية الأميركية وهو يزعم أن الولايات المتحدة ستحترم «القانون الدولي» في حال وجهت ضربات إلى إيران.

ولفتت الوكالة إلى أن قانونيين ودبلوماسيين سابقين وشخصيات من المعارضة الديمقراطية في الولايات المتحدة حذروا من تنفيذ ترامب لتهديداته. ونقلت الوكالة عن السفير الأميركي السابق لدى «الناو» نيكولاس بيرنز قوله: إن تهديد ترامب «لا أخلاقي ومعارض للقيم الأميركية».

ولفتت الوكالة إلى أن البيض شبه هذه التهديدات بإقدام حركة طالبان على تدمير تماثيل بوذا العملاقة في باميان بأفغانستان في آذار ٢٠٠١.

وأشارت الوكالة إلى أن السيناتور اليزابيث وارن التي تحتل موقعاً متقدماً في حملة الانتخابات التمهيدية الديمقراطية لتعيين مرشح الحزب للبيت الأبيض، ردت مباشرة على تغريدة ترامب كتبت على «تويتر»: «تهدد بارتكاب جرائم حرب. لسنا في حرب مع إيران. الأميركيون لا يريدون حرباً مع إيران»، في حين كتب كولين كال المستشار السابق في المسائل الأمنية لثائب الرئيس الديمقراطي جو بايدن «يبدو لي من الصعب أن أصدق أن «البيتاغون» حدثت لترامب أهدافاً تتضمن مواقع ثقافية إيرانية».

وأضاف: «قد لا يكون ترامب يكثر لوائحين الحرب، لكن المسؤولين والحامين (في وزارة الدفاع) يكثرون... والواقع أن استهداف مواقع ثقافية يشكل جريمة حرب».

بينما اعتبر قانونيون ودبلوماسيون أميركيون سابقون وشخصيات من المعارضة الديمقراطية، أن تهديد الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشن عدوان على مواقع ثقافية إيرانية «لا أخلاقي ومعارض للقيم الأميركية»، كشفت صحيفة «واشنطن بوست»، أن وزير الخارجية مايك بومبيو هو من دفع باتجاه اغتيال قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني الشهيد الفريق قاسم سليمان.

ونكر موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني، أن الصحيفة نشرت تقريراً يسلط الضوء على دور بومبيو في قرار البيت الأبيض اغتيال سليمان، ونقلت فيه عن مسؤولين أميركيين طلبوا عدم الكشف عن أسماءهم، تأكيدهم أن «قرار اغتيال سليمان جاء بإصرار بومبيو، لافتة إلى أن بومبيو أجرى اتصالات متعددة مع الرئيس دونالد ترامب خلال الأيام السابقة لاغتيال سليمان.

وأشارت الصحيفة إلى أن التغيرات الأخيرة في فريق الأمن القومي الخاص بترامب ومخاوف الأخير من أنه يبدو متربداً في وجه إيران أتاحت لبومبيو فرصة للإصرار على الخطوات التي كان يؤيدها. وأكد مسؤول أميركي بارز حسب الصحيفة، أن بومبيو تحدث لأول مرة مع ترامب عن إمكانية اغتيال سليمان قبل أشهر، غير أن ترامب ووزارة الدفاع الأميركية لم يكونا مستعدين حينئذ للمصادقة على مثل هذه العملية.

وتحدثت الصحيفة عن أن هذه الأجواء تغيرت إثر مقتل متعاقدين أميركي من جراء هجوم صاروخي على قاعدة عسكرية أميركية في كركوك العراقية يومين من ذلك وصل بومبيو برفقة وزير الدفاع مارك إسبر ورئيس هيئة الأركان في الجيش الأميركي مارك ميلي إلى منتجج ماراغو التابع لترامب في فلوريدا كي يعرضوا عليه في موجز سرى خيارات الرد المحتملة على الهجوم، بما فيها اغتيال سليمان.

ولفت «واشنطن بوست» إلى أن ترامب اختار بومبيو للدفاع عن قرار اغتيال سليمان أمام وسائل الإعلام والشركاء الأجانب في الأيام الأخيرة، ونقلت

## بغداد أعلنت إعداد آلية لسحب القوات الأجنبية الجيش الأميركي يبدأ إجراءات «الخروج الآمن» والبداية من مشاة البحرية

### مجلس عزاء في السفارة العراقية

الوطن

أعلنت سفارة جمهورية العراق في دمشق أمس عن أنها ستفتح وعلى مدار يومين «سجلاً تعزياً واستقبال المعزين على أرواح الشهداء الذين استشهدوا جراء الغارات الأميركية الغادرة»، وأوضحت السفارة في رسالة تلقتها «الوطن» أنها ستستقبل المعزين يومي الثلاثاء والأربعاء من الساعة ١٠ وحتى ٧ ظهراً. واغتالت الولايات المتحدة الأميركية يوم الجمعة الماضي الشهيد الفريق قاسم سليمان قائد «فيلق القدس» التابع للحرس الثوري الإيراني ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي العراقي أبو مهدي المهندس ورفاقهما بعدوان بالصوصارح استهدفهم بالقرب من مطار بغداد. وأقامت سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في دمشق مجلس عزاء لتقبل الغتاري والتبريكات باستشهاد سليمان ورفاقه، يومي الأحد والاثنين الماضيين.



عراقيون يتظاهرون لإغلاق السفارة الأميركية وسحب قواتها من العراق (عن الإنترنت - أرفيف)

تحالف القوى العراقية رعد الدهلي، في بيان نقلته «سبونتك»، إلى إطلاق سراح جميع المعتقلين الذين قاصوا القوات الأميركية إبان غزوه العراق.

في المقابل، أعلنت المتحدة باسم وزارة الخارجية الأميركية، مورغان أورتاغوس، في بيان نقلته وكالة «الأناضول»، أن بلادها «تسعى بحسب آمل» بسبب تصويت العراق على خطة لإنهاء الوجود الأميركي في البلاد.

وأضافت: إن بلادها تنتظر «مزيداً من التوضيح بشأن الطبيعة القانونية»، للقرار وتأمل أن تعيد بغداد النظر فيه.

وفي وقت سابق من أمس، نقلت «رويترز» عن الرئيس الأميركي دونالد ترامب تعديده بقرض عقوبات على بغداد بعدما صوت البرلمان العراقي بالأغلبية على الطلب من الحكومة العراقية إخراج القوات الأميركية من البلاد، معتبراً أنه إذا غادرت قوات بلاده فسيتبعين على بغداد أن تدفع لواشنطن تكلفة قاعدة جوية هناك.

وأعتبر وزير الخارجية الألماني هايكو ماس في تصريح لإذاعة «دويتشلاند فونك»، نقلته وكالة «أ ف ب»، أن تهديدات الرئيس الأميركي بقرض عقوبات على العراق في حال أجبرت القوات الأميركية على مغادرة الأراضي العراقية، «لا تساعد كثيراً».

العراقية لبدء انسحاب القوات الأميركية من العراق، ومن الآن ستقتصر أنشطة التحالف الدولي (الذي تقوده واشنطن) على المشاورات العسكرية، أما الجنود المسلحون فسوف يغادرون العراق، معتبرة أن «الضربة الأميركية الأخيرة وتصرف أحمق لا يمكن السكوت عنه»، في إشارة إلى جريمة اغتيال سليمان ورفاقه يوم الجمعة الماضي من الولايات المتحدة الأميركية.

وأشارت خلف إلى أن الحكومة العراقية قيدت الحركة البرية والجوية لقوات «التحالف الدولي» وأنه لن يسمح لها بالتحرك في أي مكان.

في غضون ذلك، ذكر مكتب رئيس الوزراء العراقي المستقيل عادل عبد المهدي في بيان نقلته وكالة «سانا»، أن عبد المهدي وخلال لقائه السفير الصيني في بغداد تشانغ تاو أمس قال: «الولايات المتحدة موجودة بقرار عراقي وانسحاب قواتها بقرار عراقي أيضاً».

على خط مواز، أعلن مكتب رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون في بيان نقلته وكالة «رويترز»، أن الأخير اتفق مع عبد المهدي في اتصال هاتفى أمس على ضرورة تهدئة التوتر في المنطقة.

في سياق متصل، دعا نائب رئيس كتلة

وكالات

في أول دلالة على وصول رسائل محور المقاومة، إلى أصحاب القرار الأميركي، بدأت قوات مشاة البحرية الأميركية سلسلة إجراءات لـ«الخروج الآمن» من العراق، وأبلغ الجيش الأميركي السلطات العراقية بدء اتخاذ سلسلة من الإجراءات تمهيداً للخروج من البلاد.

وقالت قيادة العمليات المشتركة بالعراق في بيان «احتراماً لسيادة جمهورية العراق وحسبما طلب من قبل البرلمان العراقي ورئيس الوزراء، ستقوم قيادة قوة العراق المشتركة - عملية العزم الصلبي بإعادة تركز القوات خلال الأيام والأسابيع القادمة».

المستجدات في المواقف الأميركية جاءت بعد يوم واحد من إعلان بغداد البدء بإعداد آلية لسحب القوات الأجنبية من البلاد، بعد تصويت البرلمان العراقي، بأغلبية مطلقة على قرار يلزم الحكومة العراقية بإنهاء الوجود الأجنبي في البلاد.

وكالة «سبونتك»، ذكرت أن المتحدث باسم القوات المسلحة العراقية، عبد الكريم خلف، أكد في مؤتمر صحفي في بغداد أمس، أن السلطات العراقية «بدأت إعداد آلية لسحب القوات الأجنبية من البلاد»، وقال خلف: «لقد أعدت الحكومة

# للمرة الثانية خلال عقد.. أميركا تواجه خطر الانسحاب قسراً من العراق

وبعد أن ذكرت الوكالة أن «البيتاغون» أبدت عدداً من الجنود في العراق لمنع عودة ظهور تنظيم داعش، أشارت إلى أنه لا يزال هناك حالياً ٥٢٠٠ عسكري أميركي على الأراضي العراقية، حيث تم نشر بضع مئات الأسبوع الماضي لتعزيز أمن الدبلوماسيين الأميركيين. وعلى أثر جريمة اغتيال سليمان ورفاقه، شهدت أسواق الأسهم الأميركية انخفاضاً بنسبة ٠.٤ - ٠.٦ بالمئة في افتتاح التداول أمس، مواصلة بذلك الانخفاض الذي سجلته الأسبوع الماضي، حسبما ذكرت وكالة «رويترز».

وتراجعت المؤشرات يوم الجمعة الماضي بوتيرة أسرع منذ مطلع الشهر الماضي، وسط مخاوف من نشوب صراع مسلح جديد في الشرق الأوسط بعد اغتيال سليمان ورفاقه. ووفق الوكالة، فقد ارتفعت أسعار النفط ٢ بالمئة، مواصلة مكاسبها ودافعة خام «برنت» فوق ٧٠ دولاراً للبرميل، نتيجة التطورات في الشرق الأوسط.

وصعدت العقود الآجلة إلى ٧٠.٧٤ دولاراً للبرميل وسجلت ٧٠.٢٥ دولاراً في الساعة ٥:٥١ بتوقيت غرينتش، مرتفعة ١.٦٥ دولار بما يعادل ٢.٤ بالمئة عن تسوية الجمعة. وسجل الخام الأميركي غرب تكساس الوسط ٦٤.٣٥ دولاراً للبرميل، مرتفعاً ١.٣٠ دولار أو ٢.١ بالمئة بعد أن لاس في وقت سابق ٦٤.٧٢ دولاراً، أعلى سعره منذ نيسان.

أميركياً إلى العراق وبدأت وزارة الدفاع الأميركية «البيتاغون» شن ضربات جوية منتظمة دعماً للقوات العراقية.

وفي آب من العام نفسه، «دعا» العراقيون الولايات المتحدة وحلفاءها إلى إرسال قواتها، ما أدى إلى بدء ما يسمى عملية «العزم الصلبي» وتشكيل التحالف الدولي بقيادة واشنطن الذي يقوم بعمليات جوية مقدماً سلاحاً وتدريباً ودعمًا تكتيكياً للعراقيين، وفق الوكالة، التي وأشارت إلى أنه عندما سيقرر الجيش الأميركي حسمه في عام ٢٠١٧، بلغ حجم القوات الأميركية ونسبة آلاف عسكري عندما كانت عملية مكافحة تنظيم داعش في ذروتها.

وبعد أن أشارت إلى انتخاب الرئيس الجمهوري دونالد ترامب خلفاً لأوباما، خصوصاً لأنه وعد بإنهاء الالتزام العسكري الأميركي في الشرق الأوسط، خلفاً لرأي «البيتاغون»، ذكرت أن ترامب أعلن عام ٢٠١٨، بشكل مفاجئ الانسحاب الكامل للقوات الأميركية من سورية، ما دفع وزير الدفاع جيم ماتيس إلى تقديم استقالته.



خلال جلسة البرلمان العراقي (عن الإنترنت)

بغداد رفضت طلب واشنطن منح العسكريين الأميركيين حصانة أمام المحاكم العراقية ولم يبرم اتفاق جديد، وفق الوكالة، التي لفتت إلى أنه وفي الثامن كانون الأول ٢٠١١، غادرت آخر دفعة من الجنود الأميركيين العراق. وذكرت الوكالة أنه وبعد الانسحاب الأميركي، توسع تنظيم داعش الإرهابي وسيطر على مناطق شاسعة في سورية والعراق أقام فيها ما

في البلاد حتى ٢٠١١. وبعد وصول الرئيس الديمقراطي باراك أوباما إلى البيت الأبيض، حاول من دون جدوى، التفاوض بشأن اتفاق جديد يسمح بإبقاء آلاف العسكريين الأميركيين في العراق بعد ٢٠١١، بهدف مساعدة العراق في مواجهة المشاكل الأمنية التي كانت لا تزال قائمة، والتي تقف خلفها خصوصاً مجموعات منطرفة، لكن